النهار ١٥-٠٧-٢٠٢٠

تدقيق جنائي وسياسات جنائية

غسان العيّاش

كان ينقص الدولة اللبنانية أن تهدر وقتها في البحث عن الشركة الملائمة مهنيا "ووطنيا" لتكليفها بالتدقيق الجنائي في العمليات المالية لمصرف لبنان. وكأن الوقت الضائع منذ تشكيل الحكومة الحالية لم يكن كافيا لتأخير الإصلاح ووضع مالية الدولة والنظام المالي على طريق الخروج من الأزمة المصيرية.

التدقيق الجنائي يذهب إلى ما هو أبعد من الأوراق والأرقام، فيسعى بكل الوسائل إلى اكتشاف عمليات الغشّ والتزوير والاختلاس المحتملة. هدفه تكوين ملف قضائي جزائي متكامل بعكس التدقيق المالي العادي الذي يدرس تطابق الإدارة المالية مع المعايير المحاسبية ونظام الشركة.

بصرف النظر عن أهداف الحملة على مصرف لبنان وصدقيتها، الحقيقة تقال إن التحقيقات الجنائية المتعلقة بعمل القطاع العام في لبنان هي جهود بل طائل وبلا نتيجة. فنتائجها تضيع دائما وراء ستار التسويات.

عهد الرئيس اميل لحّود كان صاخبا بالشعارات التي تهدّد بمعاقبة المرتكبين. الكثيرون صدّقوا العهد واعتبروا أن زمن الفساد انتهى، والرؤوس الكبيرة ستتدحرج. على سبيل المثال جرى توقيف وزير النفط ليس لذنب ارتكبه بل للوصول إلى الرئيس الياس الهراوي، عن حقّ أو عن تجنّ. في اليوم التالي زار الرئيس الهراوي الرئيس الراحل حافظ الأسد مع أفراد عائلته. توقّفت الأمور هنا وبقي وزير النفط وحيدا وراء القضبان.

هذا مثل واحد من عشرات الأمثلة عن التحقيقات الجنائية في شؤون القطاع العام، التي جرى بعضها نتيجة ارتكابات فعلية وبعضها الآخر على سبيل التشفّي والتجنّي.

بالعودة إلى الموضوع الماثل أمامنا الآن، إن بعض المسؤولين الذين يهددون بالتحقيقات الجنائية تنقصهم الخبرة في الشؤون العامّة، رغم خبرتهم الواسعة في المناورات السياسية. فهم يعتقدون بأن الممارسات التي تضرّ بالاقتصاد الوطني وتفرّط بالمال العام هي كلّها مخالفة للقانون. وهذا خطأ.

إن معظم التصرّفات التي قادتنا إلى الأزمة الكيانية التي نعيشها لا تتناقض مع أحكام القانون، بل هي نتيجة سياسات خاطئة ومدمّرة اتخذها كل فريق من فرقاء السلطة ضمن الصلاحيات الدستورية والقانونية المناطة به. قوانين الموازنة والقوانين المالية، الاستدانة بالعملات الأجنبية لتمويل الانفاق الجاري، استعمال مدّخرات اللبنانيين لسدّ عجز الحساب الجاري، الفوائد المفرطة على أدوات الدين العام، التمويل الانتحاري لعجز الكهرباء... كل هذه الأمور وسواها الكثير الكثير تقرّرت ضمن أحكام الدستور والقانون ولكنها دمّرت البلد والاقتصاد والمجتمع.

لذلك، فإن التحقيق الصحيح والمفيد ليس مجرّد تحقيق بوليسي، وهو لا يقتصر على مصرف لبنان دون سواه من مؤسّسات الدولة التي تؤثّر على المال العام. إنه تحقيق شامل لا يقتصر على ملاحقة الاختلاس والغشّ والتزوير، بل يسعى، ضمن ما يسعى إليه، إلى تقييم السياسات التي اعتمدت وتبيّن أضرارها غير المحدودة على الدولة والمجتمع.

إنها السياسات التي هدرت المال العام، وبدّدت مدّخرات اللبنانيين، وهزّت أركان النظام المصرفي والمالي، وجعلت نصف اللبنانيين تحت خطّ الفقر وحوّلت اقتصاد لبنان من اقتصاد مزدهر نسبيا إلى اقتصاد متهافت، يتمايل بوهن على حافّة الهاوية.

الحكومة ليس لديها دقيقة وقت واحدة تهدرها في البحث عن الأوهام والتجارب "البوليسية" التي أثبتت فشلها. فلبنان يعاني من مجموعة أزمات متشابكة ومترابطة قلّما اجتمعت وتزامنت في بلد من البلدان. إنه يشكو من هبوط سريع في حجم الاقتصاد، وانهيار في سعر صرف العملة الوطنية، وأزمة حادّة ومتعاظمة في مالية الدولة، وقدرة محدودة ومتناقصة على تمويل الاستيراد، وفجوة بالعملات الأجنبية في النظام المالي لا تقلّ عن خمسين مليار دولار، كل ذلك في ظل الجائحة الوبائية التي تغزو العالم.

قبل تعيينه وزيرا للمالية كان الدكتور غازي وزني معروفا كباحث اقتصادي رصين. وقد كتب في آخر مقالاته قبل تولّيه المنصب الوزاري: " باتت الفرص ضيقة والخيارات محدودة. زمن التردد قد انتهى. مواسم الترقيع أو التأجيل أو المقايضات استخدمناها وأوصلتنا إلى طريق مسدود. المعادلة واضحة اليوم: إما الانقاذ أو الانهيار."

في ضوء هذا الكلام، ماذا يُقال في تجربة حكومة الرئيس دياب بعد ستّة أشهر من ولادتها؟